ميزانية البلاد لا تزال تحت رحمة «صعد النفط.. هبط النفط»

الميزانية «تئن» والعجز «فادح».. 3,5 مليارات دينار «دعومات» و12 ملياراً «رواتب»

- 1,6 مليار دينار فاتورة دعم الطاقة والوقود.. الميزانية تستفيد من انخفاض أسعار النفط!
- 758,2 مليون دينار دعم تعليمي و355,8 مليوناً دعم اجتماعي و379 مليوناً دعم إسكاني
- 148,5 مليون دينار تم تخفيضها من الدعومات خلال السنة المالية الحالية فقط!
- لا مشاريع تنموية جديدة على الميزانية الحالية.. استكمال المشاريع المبرمة فقط

أحمد مغربي

منذ بدء رحلة السقوط الحر لأسعار النفط في منتصف عام 2014 وما تبعها من انهيارات حادة في الاسعار خلال العام الحالي بضغط من انهيار الطلب تحت وطأة جائحة فيروس كورونا المستجد الذي دفع اسعار النفط الكويتي لمستويات متدنية لم يبلغها منذ عقود، وجدت الكويت نفسها في موقف لا تحسد عليه إطلاقا، فقد تحولت بين عشية وضحاها من زمن تحقيق الفوائض المالية الضخمة إلى زمن تسجيل العجوزات الهائلة.

فعلى سبيل المثال يبلغ اجمالي الدعومات في ميزانية السنة المالية الحالية 2021/2020 نحو 3,5 مليارات دينار وذلك بانخفاض بلغ 148,5 مليون دينار عن اجمالي الدعومات المخصصة في الميزانية الماضية 2020/2019، مشيرا الى ان دعم الطاقة والوقود يستحوذ على ما يقرب من 50٪ من جملة الدعومات حيث يقدر بنحو 1,68 مليار دينار.

تلك الارقام التي كشفت عنها وزارة المالية في تقرير حديث حصلت «الأنباء» على نسخة منه، شددت على ان اجمالي دعم الطاقة والوقود الموجه الى دعم وقود تشغيل المحطات ودعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا ودعم الوقود لشركة الخطوط الجوية الكويتية ودعم تخفيض تكلفة الوقود شهد انخفاضا خلال السنة المالية الحالية بنحو 221,1 مليون دينار، حيث بلغ اجمالي قمة الدعم للوقود خلال السنة المالية الماضية نحو 1,9 مليار دينار، وذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط.

وقال التقرير ان الدعم التعليمي في الميزانية الحالية يقدر بنحو 758,2 مليون دينار وهو يشمل الدعم الموجه الى البعثات والاعانات والرسوم الدراسية ومكافآت الطلبة والدورات الصيفية والربيعية، اما الدعم الصحي فيبلغ ما قيمته 237,4 مليون دينار بانخفاض بلغ 8 ملايين دينار والدعم الاقتصادي يبلغ نحو 100 مليون دينار وهي يختص بعمليات التدخل بالسوق النقدي وتمت زيادته بنحو 10 ملايين دينار مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ 90 مليون دينار. وتخصص الميزانية نحو 355,8 مليون دينار كدعم اجتماعي وهو يشمل الرعاية الاجتماعية ومنح الزواج ومساعدات النقابات وجمعيات النفع العام وخفض تكاليف المعيشة وإعانات بيت الزكاة، اما الدعم الاسكاني فيبلغ 379,1 مليون دينار وشهد ارتفاعا بقيمة 53,2 مليون دينار مقارنة بالعام الماضي وهو يشمل بدل الايجار وفوائد القروض العقارية والاعفاء من القروض، اما الدعم الرياضي فيبلغ 41 مليون دينار وتم تخفيضه بنحو 9,7 ملايين دينار.

ميزانية الكويت

هذا، وقد اعتمد مشروع قانون ميزانية الكويت للسنة المالية 2021/2020 في 14 يناير 2020 من قبل مجلس الوزراء وأرسل لمجلس الامة وقدرت المصروفات بنحو 22,5 مليار دينار مقسمة على النحو التالي 71٪ مرتبات ودعوما و16٪ مصروفات رأسمالية و13٪ باقي المصروفات ومن ثم في 4 يونيو 2020، وعقب تفشي جائحة فيروس كورونا وافق مجلس الوزراء على تكليف وزارة المالية بتخفيض ميزانية الجهات الحكومية بحد أدنى 20٪.

المرتبات والتعويضات

أما المرتبات وما في حكمها فتبلغ 12 مليار دينار وذلك بعد تخفيض الميزانية الحالية بنسبة 20٪ حيث تبلغ تعويضات العاملين في الوزارات والادارات الحكومية نحو 7,4 مليارات دينار بانخفاض بلغ 180,3 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت 2,36٪، اما تعويضات العاملين في الشؤون القانونية فبلغت 208,3 ملايين دينار بخفض بلغ 38,3 مليون دينار أي ما يعادل 15,5٪.

أما تعويضات العاملين في الجهات الملحقة فتبلغ 911,1 مليون دينار بعد خفضها بنحو 1,57٪، اما جملة مرتبات المؤسسات المستقلة (الممولة) فتبلغ 117,8 مليون دينار، ومساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية تبلغ 2,26 مليار دينار، ودعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي يبلغ 844,3 مليون دينار والرعاية الاجتماعية سواء في وزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الوزراء فيبلغ 265,2 مليون دينار بانخفاض بلغ أكثر من 7٪.

وذكر التقرير انه لم يتم إدراج أي مشاريع تنموية جديدة على الميزانية الحالية 2021/2020 حيث اقتصر الوضع على استكمال المشاريع التي تم ابرامها فقط. وقال التقرير ان تعويضات العاملين تمثل مجموع المكافآت النقدية والعينية المستحقة الدفع للموظف مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المعينة (الباب الأول فقط)، أما المرتبات وما في حكمها فتشمل تعويضات العاملين ـ الوزارات والادارات الحكومية (الباب الاول)، تعويضات العاملين ـ الشؤون القضائية (الباب الثامن)، جملة تعويضات العاملين ـ الجهات الملحقة (الباب السادس)، جملة مرتبات المؤسسات المستقلة (الممولة) الباب السادس، مساهمة الخزانة العامة للتأمينات الاجتماعية (الباب السادس)، ودعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي (الباب السابع) وأخيرا الرعاية الاجتماعية وزارة الشؤون الاجتماعية ـ مجلس الوزراء (الباب السابع).

وذكر التقرير ان وزارة المالية ووفقا لتعميم وزارة المالية رقم 4 لسنة 2015 بشأن دليل رموز وتصنيفات الميزانية، وكما تعكسه ميزانية الوزارات والادارات الحكومية توجيه 3 النفقات الرأسمالية ـ الباب الثاني شراء الاصول غير المتداولة، يتم ادراج النفقات الرأسمالية (الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع الإنشائية الجديدة والمعتمدة الجاري تنفيذها)، حيث تشمل المشاريع المصنفة كمصروفات رأسمالية التحسينات على الاراضي لإنشاء مباني حكومية وتجارية وصناعية ومجمعات سكنية ومرافق الخدمات المدنية والاجتماعية ومباني عامة وترفيهية ومؤقتة ومشاريع انشائية لجميع المباني والمنشآت العسكرية.

مشاريع إنشائية

وأشار التقرير الى ان هناك مشاريع إنشائية لأصول البنية التحتية كطرق وجسور وانفاق وسكك حديدية وموانئ جوية وبحرية وشبكات مياه وصرف صحي واتصالات وجسور وانفاق وسكك حديدية وموانئ جوية وبحرية وشبكات مياه وصرف صحي واتصالات ومحطات كهرباء وغاز وشراء والآلات والمعدات والاصول الاخرى المرتبطة بالمشروع الانشائي كذلك أعمال الاضافات من توسعات او زيادات او امتدادات لأصل قائم.

هذا، وتمثل العوائد التي تحققها تلك المشاريع في استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية وما يترتب عليها من تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، حيث يهدف تنفيذ المشروعات الاستراتيجية بالدولة الى ضمان تقديم الخدمات العامة بجودة عالية للمواطنين سواء تعليمية او صحية ودفاع وأمن وعدالة ورياضية وبيئية وغيرها.

كما يتم إنشاء وتطوير أصول البنية التحتية في مختلف مناطق الدولة لما تمثله البنية التحتية كداعم لجميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وحول المصروفات التي سيشملها التخفيض بنسبة 20٪ قالت وزارة المالية ان التخفيض كل أبواب الميزانية وبالأخص البنود الخاصة بالضيافة والحفلات والهدايا والتدريب المحلي والخارجي والمهمات الرسمية والمؤتمرات والمعارض المحلية والخارجية وشراء الآلات والمعدات والاثاث، وقد تم الاخذ بالاعتبار عدم المساس بالمبالغ الخاصة باحتياجات وخدمات المواطنين وحوق الموظفين (مرتبات ـ دعوم) بالإضافة الى ادراج اعتمادات المشاريع الانشائية القائمة.

أوضاع «قائمة»

من ناحية أخرى، شددت المصادر على ان نموذج الكويت الاقتصادي القائم حاليا غير صحيح، فالمصروفات أكثر من الإيرادات بشكل كبير جدا، في حين ان الإيرادات النفطية ـ التي تبلغ نسبتها نحو 90٪ من مداخيل الدولة ـ لا يمكن التحكم بها كونها مرتبطة بالأسواق العالمية وحجم العرض والطلب، فيما يمكن العمل على تعزيز الإيرادات غير النفطية والتحكم بها من خلال وضع خطط مدروسة، وبالتالي فان الميزانية تظل تحت رحمة «صعد النفط.. هبط النفط». وقالت «الذي يكسر ظهر ميزانية الكويت هو الدعومات والرواتب كونها بازدياد مستمر، إذ إن الدستور يلزم الدولة أو الحكومة بتوظيف المواطنين في حال دخولهم إلى سوق العمل، وبالتالي فإن عامل تكلفة التوظيف بارتفاع متواصل كلما طال الزمن مع زيادة التعداد السكاني».

الدعم في الميزانية العامة للدولة للسنوات المالية (2020/2019 - 2021/2020)

مليون دينار

م	الدعومات	السنة المالية 2020/2019	السنة المالية 2021/2020	الفرق	الملاحظات
1	دعم اجتماعي	398,334	355,876	(42,458)	الرعاية الاجتماعية - منح زواج - مساعدات النقابات وجمعيات النفع العام - خفض تكاليف المعيشة - الهيئة العامة لذوي الإعاقة - إعلانات بيت الزكاة
2	دعم إسكاني	325,915	379,128	53,213	بدل إيجار - فوائد قروض عقارية - إعفاء من قروض عقارية
3	دعم تعليمي	699,007	758,284	70,277	بعثات - إعلانات رسوم دراسية - مكافآت الطلبة - دورات صيفية وربيعية
4	دعم إعلامي	0,464	0,464	0,000	
5	دعم رياضي	50,757	41,020	(9,737)	مساعدات الأندية والأنشطة المحلية
6	دعم الطاقة والوقود	1901,487	1680,371	(221,116)	دعم وقود تشغيل المحطات - دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا - دعم الوقود لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - دعم تخفيض تكلفة الوقود
7	دعم زراعي	26,050	25,400	(0,650)	دعم المزارعين وصيادي الأسماك
8	دعم صحي	245,510	237,461	(8,049)	الخدمات الصحية للمواطنين في الخارج
9	دعم اقتصادي	90,000	100,000	10,000	عمليات التدخل بالسوق النقدي
	جملة الدعومات	3726,524	3578,004	(148,520)	

المرتبات وما في حكمها (الأساس النقدي)

مليون دينار

بيان	تقديرات السنة المالية 2020/2019	تقديرات السنة المالية 2021/2020	تخفيض 20٪ من السنة المالية 2021/2020	الفرق	النسبة
تعويضات العاملين - الوزارات والإدارات الحكومية	7,652,2	7,628,6	7,471,9	ـ180,3	ـ2,36٪
تعويضات العاملين - الشؤون القضائية	246,6	268,3	208,3	ـ38,3	ـ15,53٪
جملة تعويضات العاملين - الجهات الملحقة	925,6	926,0	911,1	ـ14,5	ـ1,57٪
جملة مرتبات المؤسسات المستقلة (الممولة)	122,4	122,2	117,8	ـ4,6	ـ3,76٪
مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية	2,213,7	2,267,2	2,267,2	53,5	2,42٪
دعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي	552,1	589,3	844,3	292,2	52,93٪
الرعاية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية، مجلس الوزراء)	285,2	275,0	265,2	ـ20,0	ـ7,01٪
الإجمالي	11,997,8	12,076,6	12,085,8	88,0	0,73٪

حلت في المرتبة الثانية على مستوى دول الخليج

1,3 ألف هجوم إلكتروني في الكويت مرتبط بـ «كورونا»

قال تقرير صادر عن «تريند مايكرو»، الشركة العالمية الرائدة في تطوير حلول الأمن الإلكتروني، إلى تعرض الكويت إلى 1,305 هجمة إلكترونية مرتبطة بوباء كورونا المستجد (كوفيد-19) خلال النصف الأول من 2020.

ومع تواصل وتزايد انتشار فيروس كورونا المستجد، باتت الكثير من الجهات المهاجمة على شبكة الإنترنت تستغل هذا الاسم لشن المزيد من الهجمات الإلكترونية، بما فيها هجمات البريد الإلكتروني المزعج وعمليات اختراق عناوين البريد الإلكتروني للشركات والبرمجيات الخبيثة وبرمجيات الفدية والنطاقات الخبيثة. ولا تزال موجة هذا النشاط الاحتيالي تتنامى في ظل إجراءات التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي التي تشهدها المنطقة.

ووفقا للتقرير، حلت الكويت في مرتبة متقدمة على مستوى دول الخليج في التعرض لهذه الهجمات، فقد تعرضت لـ 1228 هجوما عبر رسائل البريد الإلكتروني المزعج، و8 تهديدات عبر البرمجيات الخبيثة، و69 تهديدا بعناوين الروابط التشعبية الضارة، استندت هذه الأرقام والاحصائيات إلى التهديدات الإلكترونية التي تمكنت برامج وحلول «تريند مايكرو» من كشفها وصدها. وخلال النصف الأول من 2020، تعرضت دول الخليج إلى 163,774 هجمة إلكترونية، منها 36,312 هجمة عبر الرسائل إلكترونية المزعجة (سبام)، وإلى 47 هجمة برمجيات خبيثة، وإلى 127,415 هجمة عبر عناوين الروابط التشعبية.

وفي هذا الصدد، قال المدير الإقليمي في شركة «تريند مايكرو» أسعد عرابي: «رغم سيطرة الكويت على وتيرة انتشار فيروس كورونا من منظور الصحة العامة، إلا أنها تصنف كثاني دول الخليج في عدد الهجمات الإلكترونية المرتبطة بشكل مباشر بانتشار فيروس كورونا، الأمر الذي يؤكد ضرورة تعزيز المؤسسات العاملة في الكويت لجهودها في مجال استثمار حلول الأمن الإلكتروني». وأضاف عرابي: «بالتزامن مع تكيف موظفي الكويت مع ممارسات العمل الجديدة، ينبغي عليهم إيلاء المزيد من الحيطة والحذر إزاء مجرمي الإنترنت الذين يستخدمون أدوات وتطبيقات الإنترنت الشائعة، والبرامج التشاركية، والملفات المرفقة لشن عمليات الاحتيال. وقد تمثل التطبيقات المتخصصة بمتابعة إحصائيات الإصابة بفيروس كورونا مخاطر كبيرة في هذا السياق أيضا».

ويوصي خبراء أمن المعلومات بتبني منهجيات الحماية متعددة الطبقات بهدف تأمين الحماية على كل الجبهات، ومنع المستخدمين من الوصول إلى النطاقات الخبيثة التي تقوم بطرح وتقديم البرمجيات الخبيثة.